



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ضعف الجبهة الداخلية الاسرائيلية بوجه المقاومة

١ - مدخل:

تعاني إسرائيل في هذه المرحلة من وجودها أزمة متعدّدة الأوجه والجوانب تعود إلى فشل متراكم في حيثيات عقيدتها الأمنية المتطوّرة. وكانت هذه الأزمة قد بدأت مباشرة في أعقاب حرب حزيران العام ١٩٦٧، ثمّ تراكمت عناصرها ومظاهرها في سلسلة من التطورات كان أبرزها النهوض والتحدي العربي والفلسطيني بتصعيد المقاومة، وإدخال المشروع التوسّعي الصهيوني في المنطقة في مآزق فاقمتها الضغوطات على النازحين اليهود الذين راحت تتزايد أعدادهم في الاتجاه المعاكس من داخل الكيان إلى الخارج ودول الشتات.

وعلى الرغم من تمكن الزعماء الصهاينة من احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية وتشريد قسم كبير من أصحابها الأصليين، فإن المستوطنين اليهود الوافدين لم ينعموا بالهدوء والسلام والطمأنينة كما كانت تعدّهم به الوكالة اليهودية وسائر وسائل الدعاية والإعلام الصهيونية. كما أن عوامل القوة التي اعتمدت عليها المنظمات الصهيونية لإقامة الكيان - الدولة باتت تواجه حاليًا إشكالية الثقة بها. والجيش الإسرائيلي وسائر القوى الأمنية الداعمة له لم تعد محط الثقة المطلقة كما كانت عليه الحال في الماضي، ذلك أن القوة العسكرية الإسرائيلية لم تعد قادرة على تحقيق كل شيء وأي شيء في وقت قصير وخاطف، ومن دون تكبد خسائر فادحة في الأموال والأرواح. وقد وردت كلمة «فشل» في التقرير الأولي للجنة فينوغراد التي حقّقت في نتائج حرب العام ٢٠٠٦ ما مجموعه ١٦٤ مرة. وكشف تقرير مراقب الدولة حول دور «الجبهة الداخلية» وأوضاعها خلال الحرب نفسها نقاط تقصير وفشل كثيرة. وكشفت تحقيقات مختلفة أيضًا، بعضها قضائي، عن وجود فساد مستمر وانتهاكات قيمية وأخلاقية ومسلكية في صفوف ضباط الجيش وعناصره ورتبائه على حد سواء، الأمر الذي زاد من حدة النقاش في الداخل الإسرائيلي حول دور المؤسسة العسكرية ومكانتها في صنع

القرارات، خصوصًا في ظل غياب النصوص القانونية الواضحة والمحدّدة، وتنامي الدعوة لوضع قيود على تدخلاتها نتيجة اهتزاز الثقة بها بعد فشلها في تحقيق العديد من الأهداف القومية والأمنية، وكذلك في ظل تراجع احتمالات نشوب الحروب الكلاسيكية الكبرى في المنطقة، الأمر الذي انعكس إيجابًا وتهربًا من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، والتخفي وراء دراسة التوراة أو الإصابة بأمراض تعفي من أداء هذه الخدمة. وقد كشف نائب وزير الأمن الإسرائيلي الجنرال المتقاعد متان فيلنائي عن أنه على الرغم من مرور أربع سنوات ونيف على انتهاء حرب لبنان الثامنة (٢٠٠٦)، فإن الخدمات بين الوزارات المختلفة في الدولة العبرية ما تزال قائمة. وأضاف فيلنائي أن هذه الخدمات تحول دون تطبيق التوصيات وتعرقل مهمات الاستعدادات لحماية نقطة الضعف الأساسية في الكيان وهي الجبهة الداخلية، التي بحسب رأيه ستحوّل في أي حرب قادمة إلى جبهة القتال الأساسية بكل ما تعنيه الكلمة. ورأى فيلنائي في دراسة أجراها حول المخاطر الإستراتيجية المحدقة بالدولة العبرية العام ٢٠١١، أن ٤٠% فقط من الجبهة الداخلية واقع تحت الحماية والباقي ما يزال مكشوفًا تمامًا.

واعتبر فيلنائي أن التهديدات التي تخضع لها جبهة إسرائيل الداخلية إنما تكمن في الأساس في الصواريخ المنحنية المسار والصواريخ البالستية القادرة على إصابة كل الأهداف المدنية وغير المدنية في إسرائيل والتي يمكن تزويدها رؤوسًا مختلفة الأنواع والأحجام. وقد تحوّل تهديد هذه الصواريخ بالتالي، إلى جانب العمليات الفدائية التي يمكن تنفيذها في الداخل، إلى تهديد إستراتيجي بكل معنى الكلمة لأن أعداء الدولة العبرية على حد قوله «يدركون تمامًا أنهم لا يقدرّون على الانتصار على الجيش الإسرائيلي في ساحة المعركة، وبالتالي فإنهم سيعملون على حسم المعركة عن طريق الجبهة الداخلية التي ستتعرّض لضربات كبيرة وخطيرة ما سيؤثر على سير المعارك وعلى آلية حساب نتائج الحرب».

في هذا السياق كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية أنه قد تم تحصين ١٠ بالمائة فقط من بين ١٥٠ من مرافق البنية التحتية المعرضة لمخاطر عالية حال اندلاع حرب على الجبهتين الشمالية والجنوبية ومعلوم ان إسرائيل ليس لها عمق إستراتيجي وذلك يشكل نقطة ضعف اخرى في جبهتها الداخلية عند الخطر، فأكبر عرض لإسرائيل في وسطها يقدر ب ١٧ كم، وعرضها في الشمال ٧ كم، وعرضها في الجنوب ١٠ كم، فلا

خيار أمام الجبهة الداخلية في إسرائيل عند الضغط العسكري إلا الفرار من إسرائيل بشكل كامل حيث لا يوجد عمق إستراتيجي أو مكان آمن في إسرائيل خاصة بعد تعدد الجبهات وتطور القدرات والإمكانات العسكرية التي تمتلكها قوى المقاومة . وقال نفتالي بينيت وزير التربية والتعليم -خلال مؤتمر معهد دراسات الأمن القومي-: إن أي حملة عسكرية جديدة ضد لبنان سوف تضر بالجبهة الداخلية بشكل لم يعهده الإسرائيليون، وتشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية إلى أن المقاومة الفلسطينية في حال اندلاع الحرب في قطاع غزة أو المقاومة اللبنانية في حال اندلاع الحرب بالشمال، ستطلق آلاف الصواريخ يوميا على إسرائيل، مشيرة إلى أن أجهزة النظام الدفاعي مثل القبة الحديدية وغيرها قد لا تكون كافية لتوفير حل كامل للجبهة الداخلية. وعلى هذا الصعيد أشار المحلل العسكري رون بن يشاي، إلى أن الإيرانيين وشركاءهم (غزة وحزب الله وسوريا) يمكنهم التسبب في وقوع خسائر وأضرار للجبهة الداخلية والعسكرية في إسرائيل بحجم أكبر مما كان يمكن أن يتسببها لها قبل سنوات. ومن الواضح أن التهديد على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، سيكون أخطر بكثير، في أي مواجهة قادمة، والسبب الأساسي لذلك ليس زيادة كميات الصواريخ وقذائف الهاون، التي يمكن أن تسقط على إسرائيل بل الفعالية القاتلة لهذه النيران، والتي ستسقط ليس فقط من غزة و لبنان بل أيضا من سوريا، نتيجة لذلك؛ الخسائر والأضرار التي ستلحق بالجبهة الداخلية المدنية والعسكرية لإسرائيل قد تزيد مئات الأضعاف. ويشير المحلل الإسرائيلي "بن يشاي" إلى أن الخلفيات التي تقف خلف مطالبة ليبرمان بزيادة ٤,٨ مليار شيكل إلى الموازنة الأمنية، هي عبارة عن تطورات إستراتيجية حصلت في السنتين الأخيرتين وهي تؤثر سلبا على وضعنا الأمني، التطور الأول هو التحول في الدقة التي يسعى الإيرانيون إلى إدخالها على جميع عناصر النيران التي ينوون مع حلفائهم إطلاقها على إسرائيل، الإصابات المباشرة على عدد من الأهداف النوعية ستسبب بوقوع عدد كبير من الخسائر والأضرار الإستراتيجية العسكرية أو المدنية بمئات أضعاف ما تسببه آلاف الصواريخ غير الدقيقة.

التطور الإستراتيجي الثاني الذي نشهده هو الحلبة السورية التي أضيفت ضدنا إلى الجبهة الشمالية. إننا نتوقع أن نرى في الحرب القادمة عملا منسقا ضدنا من قبل جهات إيرانية، سورية ولبنانية ومن غزة، وسيطلقون

النيران على وسط تل أبيب مبنى وزارة الحرب، المصافي وحاوية الأمونيا في حيفا وأيضا على مئات "الأهداف النوعية" الإضافية في الداخل الإسرائيلي .

في الخلاصة، هناك أزمة حقيقية لدى إسرائيل على هذا الصعيد، وفي المستقبل غير البعيد سيجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في تشغيل الخطط العملياتية والهجومية التي بلورها في البر والبحر، بقوة وبنجاعة كاملة، بهدف إسكات أو تقليص إلى حد كبير الخسائر والأضرار التي ستلحقها قوى المقاومة بالجبهة الداخلية الإسرائيلية، وذلك أن الفجوات في تجهيز الجبهة الداخلية الإسرائيلية للحرب لا تزال واسعة جدا.

هناك إذن أزمة حقيقية لدى إسرائيل وفي المستقبل سيجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في تشغيل الخطط العملياتية والهجومية، بقوة كاملة، بهدف إسكات أو تقليص لحد كبير الخسائر والأضرار التي ستلحقها قوى المقاومة

من ناحية أخرى اعتبرت جهات أمنية إسرائيلية مسؤولة أنه في الجيش معروف من هو القائد ومن هي الوحدات ومن هو مسؤول عنها، في حين أن الأمور في الجبهة الداخلية لم تحدد هذه الأمور حتى الآن. ومن هنا جاء القرار بتشكيل الجبهة الداخلية في الجيش لكن مع استمرار وجود عدم وضوح في هذه الجبهة حتى الآن، خصوصاً بسبب النقص في الميزانيات.

صحيفة «هآرتس»، من ناحيتها، شككت في جهوزية كيان العدو لحماية جبهته الداخلية من صواريخ المقاومة وصواريخ دول الممانعة خصوصاً إيران وسوريا في حال اندلاع حرب إقليمية، وأكدت أن المسار من أجل تحقيق ذلك ما يزال طويلاً. وسخر المعلق العسكري في هذه الصحيفة الصهيونية عاموس هارثيل في تقرير له من محاولة تضخيم إعلام العدو من جدوى منظومة «القبة الفولاذية» وقال في تقريره هازناً: «بيان مهم صادر عن الحكومة الإسرائيلية وموجّه الى كل من ايران وحزب الله وحماس: نرجو منكم تأجيل كل نواياكم في شن حرب لمدة ثلاث سنوات، فنحن نعمل على توزيع أقنعة للسكان في الأشهر الـ ٣٦ المقبلة»، في المقابل رأى الكاتب أن الجيش الإسرائيلي ما يزال يراهن على الدمج بين الهجوم الجوي والعمليات البرية التي تشمل احتلال مناطق في محاولة منه لإيجاد رد على تهديد الصواريخ. وإذا فشلت هذه الإجراءات فإن الجبهة الداخلية

الإسرائيلية بحسب هارئيل ستتعرض لضربات مكثفة في أي مواجهة مقبلة، وسيكون من الصعب على إسرائيل مرة أخرى التوصل إلى حسم المعركة وإحراز ما يشبه النصر على أعدائها، فالأمر بات متوقفاً على قدرة صمود الإسرائيليين لفترة طويلة وعلى توزيع الموارد توزيعاً محكماً، في حين لا يبدو أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية ستكون على استعداد لمواجهة حرب متواصلة وذلك بسبب وجود «فجوات كبيرة في التجهيزات وفي قدرة السيطرة والرقابة المتعلقة بمؤسسات الإنقاذ والطوارئ واستعدادات السلطات المحليّة».

وقد نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» استطلاعاً جاء فيه أن ٥٩% من المستطلعين يرون أن بلادهم تمرّ في فترة عصيبة، وأن ٤٣% يشعرون بأن أمنهم قد تضعف بصورة كبيرة، ورأى ٥٧% أنه ليس في الأفق شخصيات جديدة جديدة بمنصب رئاسة الحكومة.

٢ - سيناريو كارثي للحرب:

حذر أليكس فيشمان، الكاتب الإسرائيلي في صحيفة يديعوت احرونوت، من سيناريو كارثي يهدد الكيان الإسرائيلي، في حال اندلاع حرب بينه وبين حزب الله اللبناني. وقال فيشمان في التحليل إن حزب الله سيطلق في الحرب المقبلة ما بين ٣ و٤ آلاف صاروخ يوميًا، أي بمعدل ١٥٠ صاروخًا في الساعة، لافتًا إلى أنها ستكون هذه المرة أكثر دقة وفتكًا وأبعد مدى بحيث تغطي كل أراضي دولة الاحتلال.

وذكر الكاتب "أن هذا ليس كابوسًا وهميًا، بل حقيقة تصفها مؤسسة الدفاع بأنها الحالة الأشد خطورة". وأوضح أن كميات الصواريخ ونوعيتها لن تتراجع إلا بعد أيام على تنفيذ سلاح الجو عملية تدمير فعالة للأهداف، وإلا بعد بدء تدفق القوات البرية الإسرائيلية إلى داخل لبنان.

وحذر التحليل من أن ضربات الصواريخ الأولى ستطلق من منصات ثابتة ومخفية وموجهة نحو أهداف محددة داخل إسرائيل، مشيرًا إلى أن وزير الدفاع السابق أفغدور لبيرمان قال إن ٣٠% من الإسرائيليين شمالاً لا يمتلكون حلولاً للاختباء. كما حذر من أن ضعف الجبهة الداخلية سيؤثر في المعنويات على جبهات القتال وعلى قدرة المحافظة على تواصل لوجستي، لافتًا إلى أن التقديرات تشير إلى أنه سيتم في الحرب المقبلة

توسيع الجبهة اللبنانية إلى داخل سوريا. وشدد على أنه لا يمكن تحديد كم هي الأموال المطلوبة لسد الثغرات والوصول الى استعداد معقول، مضيفاً "أن السيناريو الأخطر للحرب المقبلة يتضمن أيضاً عدد الإصابات غير المسبوق في صفوفنا وهو ٢٠٠٠ جريح". وأكد أن الوزراء لم يدركوا حتى الآن أن ضلوع الجبهة الداخلية في الحرب المقبلة سيكون بمستويات غير مسبقة، كما أن الجبهة الداخلية ستلقى كميات نار هائلة. وحذّر تقرير رسمي صادر عن مراقب الدولة في إسرائيل يوسف شابيرا، من إمكانية سقوط آلاف الصواريخ والقذائف على الكيان الصهيوني في حال اندلاع حرب في منطقة الشمال، في إشارة إلى حزب الله. وأشار التقرير، الذي نشر الثلاثاء ٦ كانون الأول ٢٠١٨ ، إلى أن الوسائل الدفاعية التي يتمتع بها سكان الشمال عامة وسكان المدن خاصة محدودة جداً. وأكد أن الجهات الأمنية لم تعد خطة تقضي بإجلاء السكان عن مدن شمال البلاد. كما تحدث عن غياب التنسيق بين جهات الاختصاص بشأن جهوية الجبهة الداخلية لمواجهة الهجمات الصاروخية. وأكد شابيرا في تقريره عدم توفر معلومات وافية كاملة بهذا الخصوص لصناع القرار، مشيراً إلى أن قيادة الجبهة الداخلية اقتصرت على معلومات جزئية عن الوسائل الدفاعية المتوفرة.

من جهة أخرى، قالت رئيسة لجنة مراقبة الدولة البرلمانية عضو الكنيست الإسرائيلي "كارين الهارار": إن تقرير مراقب الدولة يشير إلى أن عيوباً خطيرة شابت النهج الذي اتبعه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من أجل توفير الحماية لسكان البلاد من الهجمات الصاروخية خلال عملية الجرف الصامد العسكرية. وفي معرض تعقيبها على نتائج التقرير، أفادت الهارار بأنه ينبغي أن يعمل رئيس الوزراء ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي في إسرائيل على إصلاح العيوب وأن يطبقوا التوصيات التي وردت فيه بغية توفير الحماية للجبهة الداخلية.

إلى ذلك، صرح الناطق باسم الجيش الإسرائيلي بأن القيادة العسكرية الإسرائيلية تدرس نتائج التقرير وسوف تستخلص العبر والدروس منه، علماً بأن لجنة مراقبة الدولة ستعقد جلسة خاصة لمناقشة نتائج التقرير.

على صعيد آخر انتقد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في مقابلة مع صحيفة «يديعوت احرونوت» حرب لبنان الثانية، حيث شدّد على وجوب أن تستخدم إسرائيل قوتها بحكمة، مؤكداً استعداد إسرائيل للحرب من دون أن ينكر أن نقطة الضعف المركزية الممثلة بالجبهة الداخلية بقيت على حالها مما يستدعي العمل أصلاً على منع وقوع الحروب.

واعترف باراك بأن أسلوب ضرب المقاومة المتمثلة بحماس وحزب الله بحد ذاته ليس كافياً لحل الإشكاليات التي تواجهها إسرائيل وأن عليها دعم القوى الإيجابية في المنطقة من أجل تحقيق تسوية.

وقال باراك إنه لا يعتقد أن بالإمكان حل مشكلة قطاع غزة من دون المرور بممارسة القوة، مشدداً على أن إسرائيل لا تخاف من إعادة احتلال القطاع إذا كان في ذلك ما يحقق الهدوء. ومع ذلك أقر بأن حركة حماس كانت تبني قوتها في الضفة والقطاع حتى في ظل الاحتلال الإسرائيلي المباشر. وأضاف «ربما سنضطر للعودة إلى غزة ولكن علينا أن نكون جاهزين لذلك وهذا أمر محتمل. إن قررنا التحرك الأمر لن يكون مثل حرب لبنان الثانية. إسرائيل هي الدولة الأقوى في المنطقة كلها وإلى جانب ذلك يتوجب عليها أن تستخدم قوتها هذه بحكمة».

وتابع «إن فرضت الحرب علينا فيجب أن نكون جاهزين لها وأن ننتصر بها بسرعة وحزم وعلى أرض العدو من دون أن يلحق ضرر بجبهتنا الداخلية».

وأكد باراك أن إسرائيل مقبلة على تصعيد مع الفلسطينيين قبل التوصل إلى الهدوء. وتحدث عن مساعي التهدئة التي يبذلها رئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان بالقول «لا اقترح عليكم أن تعولوا كثيراً على الملاك الذي يأتينا من السماء مع التهدئة»، مبرراً ذلك بأن حماس «تنظيم دموي يقول قاداته إن لديهم أوامر من السماء بالقضاء على دولة إسرائيل».

٣ - ليبرمان يعترف:

"في الحرب المقبلة بين إسرائيل وحزب الله، «إن حصلت، لا قدر الله»، بحسب تعبير وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، سيطلق حزب الله ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ صاروخاً يومياً، ليصل إلى كل نقطة في إسرائيل". هذا هو السيناريو «الأكثر خطورة والأكثر معقولة» للحرب المقبلة، كما تصفه الاستخبارات الإسرائيلية، الذي عرضه ليبرمان أمام نظرائه من الوزراء الإسرائيليين، وهو توصيف يحدد ميزان الوضع القائم من أحد جانبيه،

ومن شأنه أن يفسر «الامتناع» الإسرائيلي طوال السنوات الماضية عن المقاربة العدائية العسكرية للساحة اللبنانية، رغم كل الدوافع والحوافز .

صحيفة يديعوت أحرونوت كشفت «مطالعة وعرض» لييرمان أمام الوزراء الإسرائيليين، وأكدت أن العرض جاء في نيسان عام ٢٠١٦، أي في خضم التوتر والتهديدات المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله، الذي بدأ يشهد ارتفاعاً في وتيرته، بدءاً من العام الماضي. العرض يشدد أيضاً على أن تساقط الصواريخ على إسرائيل في حال اندلاع المواجهة بينها وبين حزب الله، سيكون من حيث الأعداد مساوياً لكل الصواريخ التي أطلقت في ٣٣ يوماً عام ٢٠٠٦، وهي ستطلق هذه المرة في يوم واحد، وبمعدل ١٥٠ صاروخاً في الساعة.

التقديرات الإسرائيلية لا تحذر فقط من عدد الصواريخ، الذي تؤكد أنه سيكون مرتفعاً جداً، بل تحذر أيضاً من دقة الصواريخ وقدرتها التدميرية وطول مداها، وبما لا يقارن بما كان عليه الوضع عام ٢٠٠٦. يشير التقدير الإسرائيلي الى أن هذه الصواريخ ستطلق من منصات ثابتة ومخفية وموجهة نحو أهداف محددة في إسرائيل و«ربما بعد عدة أيام، بعد التدخل والقصف والتوغل العسكري، قد يتقلص عدد الصواريخ المتساقطة، وقد يقل عدد الخسائر». وتشدد صحيفة يديعوت أحرونوت على أن «هذا السيناريو ليس خيالياً، بل هو تحليل مهني صدر عن المؤسسة الأمنية في إسرائيل، مع التسليم بأنه السيناريو الأكثر خطورة والأكثر احتمالاً في الوقت نفسه». وبحسب هذا التحليل المهني، فإن ضعف الجبهة الداخلية في إسرائيل وتعرضها لتساقط الصواريخ، لا يؤثر حصراً، معنوياً على الجنود في الجبهة الأمامية حيث تدور المواجهة المباشرة، بل أيضاً على إمكان تواصل واستمرار الدعم اللوجستي لهذه الجبهة، نتيجة التهديد الذي سترزح تحت وطأته خلال القصف. ويشدد التقرير على أن «الوزراء لم يستوعبوا بعد كيف أن ضلوع الجبهة الداخلية في الحرب المقبلة سيكون بمستويات غير مسبوقة، وأن الجبهة الداخلية ستلقى كميات نار هائلة». وتكشف الصحيفة أن المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية عاد للانعقاد، بحضور كل مكوناته، وعلى رأس جدول أعماله البحث بما بات يطلق عليه إسرائيلياً، تهديدات الجبهة الشمالية وإمكانات اندلاع حرب «الشمال الأولى»، أي بما يشمل الساحتين السورية واللبنانية. عدد الجلسات المسجلة كما يشير التقرير كان ثلاثاً، وكانت متواصلة وعرضت خلالها التهديدات في الساحتين والسياسات الإسرائيلية في مواجهتها. ويكشف تقرير الصحيفة أن التحدي الإسرائيلي

الحالي هو مواجهة توسع الجبهة اللبنانية باتجاه الساحة السورية، وإن كان الميدان يشهد تعذر تحقيق مهمة مواجهة هذا التحدي، «إذ إن إيران تعمل بتصميم وعزم على تعزيز هذه الجبهة صاروخياً، بحيث تغطي كل نقطة في إسرائيل». وبحسب التقرير، فإن «السور الصاروخي الهائل» مستمر في التشكل وإن بوتيرة بطيئة، وما تقوم به إسرائيل لا يؤدي إلا إلى عرقلة وتأجيل النتيجة لا أكثر، إذ يكشف التقرير أن «التقديرات الإسرائيلية ترى أن أفعال إسرائيل قد تبطئ هذا المسار، لكنها لا تمنع تشكله في نهاية المطاف».

٤ - خطة لتدارك الأمر:

في شهر تموز من العام الماضي أعلن وزير حرب العدو الصهيوني المستقيل، أفيغدور لبيرمان، عن الانتهاء من تصميم خطة متعدّدة السنوات تحت مسمى "درع الجبهة الداخلية" بتكلفة تبلغ خمسة مليارات شيكل لتعزيز إجراءات السلامة الداخلية في مواجهة مجموعة من السيناريوهات بما فيها الزلازل والكوارث الطبيعيّة، وبطبيعة الحال اندلاع مُواجهات عسكرية على الجبهة الشمالية، مع سورية وحزب الله، أو في الجنوب، مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. وبحسب صحيفة هآرتس العبريّة، فإن هذه الخطة التي نوقشت في المجلس الوزاري الأمني والسياسي المُصغّر (الكابينت)، بعد أن قدمها لبيرمان ستستغرق ٦٠ يوماً للإقرار النهائي ليتم تنفيذها في الفترة ما بين ٢٠١٩-٢٠٣٠. ولفقت الصحيفة إلى أن ذلك جاء في أثناء زيارة (الكابينت) إلى قيادة الجبهة الداخلية "الإسرائيلية"، حيث ناقش استعداداتها لحالات الطوارئ.

في هذا السياق، أوردت الصحيفة، يستعد (الكابينت) للتصويت خلال ٢١ يوماً على ميزانية خاصة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لحماية المباني العامة والسكنية وتدعيم تدابير السلامة الإضافية وفقاً للأوليات التي تحددها الجبهة الداخلية. وفي هذا السياق، قال وزير أمن العدو الأسبق، عمير بيريتس، الذي أدار العدوان على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، خلال جلسة اللجنة الماليّة التابعة للكنيست، والتي تمّ تخصيصها لتحسين الجبهة الشماليّة، إنّه يجب استغلال كل فوائض الجباية لإنهاء الثغرات في تحسين الجبهة الداخلية وخاصة في الشمال، على حد تعبيره. وبحسب موقع (YNET) الإخباري-العبري، التابع لصحيفة (يديعوت أحرونوت)

أضاف بيريتس، وهو من أقطاب حزب (المُعسكر الصهيوني) إنّ الحديث يدور عن دفع مبلغ ٤٢٠ مليون دولار أمريكي فقط في الربع الأخير لتحسين الجبهة الشماليّة.

علاوة على ذلك، اعتبر بيريتس أن كل مواطن سيحصل على ٣٠ دولارًا نتيجة تخفيض الضرائب الذي قام به وزير المالية موشيه كحلون، فإنه سيكون سعيدًا في التنازل عنها من أجل استثمارٍ ضروري في تحسين طویل الأمد، كما أكد.

إلى ذلك، قرّر يسرائيل هارئيل الخروج عن الصف والتغريد خارج السرب، والرجل هو من غلاة

المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، والذي شغل منصب رئيس ما يطلق عليه مجلس المُستوطنات لمدة ١٥ عامًا، حيث نشر مقالاً في صحيفة (هآرتس) تناول فيه مناعة العمق "الإسرائيليّ"، وفي ردّ على ما تُحاول قيادة الكيان الاحتلالي تصويره عن المناعة القومية لدى الجمهور "الإسرائيليّ"، لفت هارئيل إلى أنّ ردود الفعل الإشكالية للمدنيين في الشمال في ضوء الهجمات الصاروخية خلال حرب لبنان الثانية، والهرب الجماعي لسكان النقب في ضوء قصف حماس خلال عملية "الجرف الصامد"، صيف العام ٢٠١٤، أثبتنا أن الجبهة الداخليّة "الإسرائيليّة" تتمتع بقدرة منخفضة ومقلقة على المُواجهة. وللتدليل فقط على ضعف الجبهة الداخليّة في (الكيان الغاصب) نذكر بأنّه قبل عدة أسابيع تطرقت هيئة البثّ "الإسرائيليّة" (كان)، شبه الرسميّة، للتهديدات المحدقة بمنطقة حيفا، بسبب تواجد عددٍ كبيرٍ من المصانع الكيميائيّة، حيث قال رئيس بلدية حيفا، المحامي يونا ياهف، "إنّ تعرض منطقة حيفا لصواريخ العدو ستجلب كارثةً وفق كل المقاييس والمعايير"، على حدّ تعبيره.

إلى ذلك، كشفت شركة الأخبار "الإسرائيليّة" (القناتان ١٢ و١٣ في التلفزيون العبري)، النقاب عن أنّ جيش الاحتلال قام في السنوات الأخيرة عدة مرات بالتدرب على إخلاء مستوطنات بأكملها في الشمال لأماكن أكثر أمنًا، ولكن السواد الأعظم من هذه التدريبات فشل، إذ تبيّن، وفقًا للمصادر العسكريّة التي اعتمدت عليها شركة الأخبار، أنّه من المستحيل إخلاء مئات آلاف السكان من الشمال إلى المركز خلال مجريات الحرب، على حدّ تعبيرها.

جدير بالذكر أنّ طاقماً أمنياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً برئاسة الوزير "الإسرائيلي" السابق، دان مريدور، أعد دراسةً شاملةً عن وضع الجبهة الداخلية في الدولة العبرية أكد في نتائجها بما لا يدع مجالاً للشك أنّ حرب لبنان الثانية كانت علامةً فارقةً في تاريخ دولة الاحتلال، إذ أن الجبهة الداخلية، شددت نتائج الدراسة المهنية، تحوّلت إلى ساحة حربٍ، وبالتالي أوصت صنّاع القرار في تل أبيب العمل على إيجاد حلٍ لهذه المُشكلة، لا بل المُعضلة، بهدف تقوية المناعة القوميّة لـ"إسرائيل" للانتصار في الحرب المقبلة على حدّ قولها.

منذ العام ٢٠٠٦ بدأت إسرائيل بجراء تدريبات واسعة النطاق تشرف عليها "الجبهة الداخلية التي تضم "الدفاع المدني و"سلطة الطوارئ القومية"، وتحاكي تعرّضها لهجوم شامل بالصواريخ من الجبهات المختلفة. وتتناول المناورات التي تجري كل عام على التوالي تحت عنوان "نقطة تحول" وتستمر عدة أيام، سيناريو تعرّض الكيان الغاصب إلى مئات الصواريخ يومياً وعلى مدار شهر كامل، من كل من إيران وسورية ولبنان وقطاع غزة. وتقوم قيادة الجبهة الداخلية وسلطة الطوارئ بالتعاون مع الوزارات المختلفة والسلطات المحلية وهيئات مسؤولة عن تشغيل البنى التحتية الاستراتيجية، بالتدرب على مواجهة مثل هذا السيناريو. وكانت "سلطة الطوارئ القومية" الالفة الذكر أقيمت بعد الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦، في أعقاب كشف بواطن الضعف في الجبهة الداخلية ونزوح مئات آلاف الإسرائيليين في الشمال إلى وسط إسرائيل وجنوبها هرباً من عشرات الصواريخ التي استهدفت المناطق القريبة من لبنان. وتحاكي المناورات، كما سابقاتها في كل عام، احتمال تعرض إسرائيل لهجوم بأسلحة غير تقليدية من جبهات مختلفة، واحتمال تعرض البنى التحتية فيها إلى ضربات بالصواريخ، واحتمال إجلاء ٣٠٠-٤٠٠ ألف مواطن ووجوب توفير منازل بديلة مؤقتة أو أماكن تؤويهم، مضطرين إلى ترك بيوتهم تحت وطأة قصف الصواريخ، خصوصاً إلى منطقة النقب في الجنوب واحتمال إيوائهم في معسكرات للجيش الإسرائيلي وفي معسكرات خاصة تُقام لهذا الغرض. كما تحاكي سيناريو تعرض إسرائيل إلى هجوم إلكتروني يطاول البنى التحتية للحواسيب وأجهزة الاتصال، مع التركيز على إمكان استهداف الهواتف المحمولة ووسائل الاتصال في الوزارات ووحدات الجيش. كما ويتم تدريب العمال والموظفين وطلاب المدارس على الاحتماء في الملاجئ، وتدريب الأهالي المفترض أن يكونوا في بيوتهم على دخول الملاجئ والأماكن المحصنة وغرف الاحتماء في منازلهم، وإنذار المواطنين بارسال رسائل نصّية إلى هواتفهم المحمولة. كما تجرى تدريبات مشتركة لقوات "الجبهة الداخلية" والشرطة وطواقم الإطفاء والإسعاف الأولي. ويشترك الطيران الحربي في المناورات من خلال محاكاة اعتراض صواريخ موجهة إلى إسرائيل. ويتم اختبار منظومة "القبة الحديدية" التي يفترض أن تعترض الصواريخ قصيرة المدى، كما يتم تشغيل

منظومة "الباتريوت" لاعتراض صواريخ بعيدة المدى. كذلك توضع منظومة "حيثس" المضادة للصواريخ، على أهبة الاستعداد.

بالرغم من ذلك قيل الكثير عن استعدادات الجبهة الداخلية لمواجهة حرب جديدة في المنطقة، ولكن الأقوال ليست مساوية أو موازية للواقع، فها هي حرائق الكرمل تثبت أن جهاز الإطفاء في إسرائيل ضعيف جداً، كما أن تقارير أخرى تقول أن هناك حاجة أيضاً لوقت من أجل إعادة تأهيل ملاجئ للمواطنين في العديد من المناطق الإسرائيلية. وما من شك بأن مثل هذا التقصير يجبر صانع القرار في إسرائيل على التروي والتفكير جيداً قبل الإقدام على أية مغامرة عسكرية.

٥ - إسرائيل.. جيش يتصدع:

لقد تمكن الجيش الإسرائيلي من تطوير أدواته وبنيته بشكل كبير خلال العقود الماضية على المستوى "السيبراني" والاستخباراتي، لكن عجزه الميداني لا يزال قائماً لعدة أسباب: فالصورة الحقيقية لهذا الجيش لا تبدو "ناصعة" بقدر الصورة الإعلامية. وهناك مجموعة من التطورات والتغيرات الميدانية، ساهمت في خلخلة بنيته من الداخل، وأدت إلى حالة فلتان وضعف واحتقان، وهي ظواهر كارثية في واقع الحال، قد تنتهي بانهيار هذا الجيش، في أي حرب مقبلة. وربما الخوف من هذا الانهيار هو ما دفع قادة الاحتلال لتجنب أي مواجهة مباشرة في المنطقة خلال الحقبة الأخيرة. وآخر التهديدات التي طالت بنية المؤسسة العسكرية، كان قانون "القومية" العنصري الذي أقره الكنيست والارتدادات التي تركها على بينة جيش الاحتلال، حيث يقول تقرير مصور بثته إحدى الشبكات التلفزيونية الإسرائيلية مؤخراً، إنه في أعقاب إقرار هذا قانون يبدو أن الجيش الإسرائيلي بدأ يتصدع من الداخل، لأنه جعل أي شخص غير يهودي عبارة عن مواطن من الدرجة الثانية. وقد أثار القانون موجة احتجاج داخل الجيش الإسرائيلي بدأت تتصاعد، خاصة بين الجنود من الطائفة الدرزية. واتسعت رقعة الاحتجاجات داخل الجيش لتشمل عدداً من متقاعدي الجيش الدرزي من أصحاب الرتب العالية إضافة إلى ضباط كبار في شرطة الاحتلال. نحو ١٠٠ ضابط من الضباط الدرزي في الجيش انضموا إلى هيئة خاصة لمكافحة القانون، وسط تزايد الدعوات لإلغاء التجنيد الإجباري لأبناء الطائفة الدرزية،

وإعلان عدد من ضباط الطائفة استقالتهم من جيش الاحتلال، عقب تنكر الاحتلال لطائفتهم التي خدم عدد كبير من أبنائها في جيشه.

وتورد الشبكة التلفزيونية بعض التصريحات لعسكريين إسرائيليين مثل عمير جمال الذي قال في أعقاب صدور القانون: "سأُسحب من الخدمة في الجيش بدولة تأخذ ولا تعطي، وأطالب قادة الطائفة الدرزية بدعوة الشباب لرفض التجنيد الإلزامي". بدوره شادي زيدان قال: "لقد حرمتي الدولة الهواء الذي أتنفسه، وعرضت حياتي للخطر، وفي النهاية أنا مواطن من درجة ثانية". وأثار الوضع المتسجد قلقاً كبيراً لدى قادة الاحتلال خوفاً من انسحابات جماعية للدروز من الجيش أو حدوث تمرد درزي داخل الوحدات العسكرية، ذلك أنه منذ بداية تأسيس الجيش، كان الانضباط والالتزام والتفاني في خدمته، من أبرز مقومات الجندي الإسرائيلي. لكن لم يعد الحال كما كان عليه في السابق. فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" منذ مدة غير طويلة تقريراً، قالت فيه إن الجيش قرر فصل ١٠ جنود من وحدة القوات الخاصة "إيغوز"، وذلك بسبب رفضهم التوقيع على تمديد فترة خدمتهم في الجيش لمدة سنة أخرى، ما دفع الاستخبارات لتحذير القيادة العسكرية من تفشي ظاهرة التمردات ولا سيما أنها وصلت إلى الوحدات الخاصة التي تحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام من قبل قادة الجيش.

من ناحية أخرى أدت سلسلة الهزائم الميدانية والتكتيكية التي نزلت بجيش العدو، خاصة منذ حرب تموز ٢٠٠٦ وبعدها حرب غزة ٢٠٠٩ و٢٠١٤ إلى تهتك "الثقة" بين الجنود الإسرائيليين وقادتهم العسكريين. فلم يعد للجندي الإسرائيلي الثقة بإمكانية قيادته على ردع أي هجوم محتمل. وبحسب التسريبات من داخل الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، فقد بدأت هذه الثقة تتزعزع بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وبعدها حروب غزة، ومن نتائجها "هروب الجنود الإسرائيليين من الخدمة العسكرية الميدانية، والتحاقهم بأعمال ضمن القطاع الخاص، أو الهجرة من الكيان الصهيوني والعمل لدى شركات عالمية، حيث بلغت نسبة التسرب من الجيش (٢٧%) خلال العام الماضي".

وبحسب تقارير صحفية إسرائيلية فإن نسبة التسرب ترتفع بين الجنود والضباط العاملين في وحدات التكنولوجيا العسكرية خصوصاً وحدتي (٨٢٠٠) و (الساير)، إذ إن الجندي يتدرب ويكتسب خبرة لدى هذه الوحدات، ثم

يتركها ويتوجّه للعمل في شركات مدنية خاصة حيث يتقاضى اجورا مرتفعة. وكشفت آخر التقارير، التي نشرت بعضها صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، أن الإجراءات العسكرية الإسرائيلية الاحترازية لم تشمل سوى تحصين ١٠ % فقط من بين ١٥٠ من مرافق البنية التحتية المُعرّضة لمخاطر عالية في حال اندلاع حرب على الجبهتين الشمالية والجنوبية (لبنان وقطاع غزة)، ما يكشف عن واحدة من أخطر نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي وهي أن الكيان الذي يدافع عنه جيش الاحتلال ليس لديه عمق استراتيجي. أضف إلى ذلك، أن أكبر عرض للأراضي المحتلة في وسطها يُقدّر بـ ١٧ كم، وعرضها في الشمال ٧ كم، وعرضها في الجنوب ١٠ كم، فلا خيار أمام الجبهة الداخلية في إسرائيل عند الضغط العسكري سوى الفرار منها بشكل كامل حيث لا يوجد (عمق استراتيجي) أو مكان آمن فيها خاصة بعد تعدّد الجبهات وتطوّر القدرات والإمكانات العسكرية التي تمتلكها قوى المقاومة.

ويرى القادة الإسرائيليون أنه في حال اندلعت الحرب على الجبهة الشمالية أو الجنوبية أو كلاهما، فسُتطلق آلاف الصواريخ يومياً على دولة الاحتلال. وتشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية إلى أن أجهزة النظام الدفاعي مثل "القبة الحديدية" وغيرها لن تكون كافية لتوفير حلّ كامل لحماية الجبهة الداخلية. وفي هذا السياق، قال المُحلّل العسكري في صحيفة هارتس رون بن يشاي، إن التقدير في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يوضح أن الإيرانيين مثلاً مع حلفائهم، غزّة وحزب الله وسوريا، يمكنهم التسبب بوقوع خسائر وأضرار للجبهة الداخلية والعسكرية في إسرائيل بحجم أكبر مما كان يمكن أن يسببوه لنا قبل سنوات.

من ناحية أخرى ارتفعت معدلات "الانتحار والشذوذ الجنسي" بشكل كبير بين أفراد الجيش الإسرائيلي، وسجلت العام الماضي أكبر نسبة انتحار لدى المجندين، حيث أقدم ١٦ جندياً على الانتحار خلال عملهم في القواعد العسكرية، وباستخدام الأسلحة الخاصة بالجيش.

أما بالنسبة للشذوذ فقد ذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية، أن الجيش الإسرائيلي احتل المركز التاسع عالمياً، بين أكثر جيوش العالم في الشذوذ الجنسي وزواج المثليين. وبالتالي فالانتحار والشذوذ الجنسي يعكسان تهلّل البنية النفسية والأخلاقية والمعنوية لعناصر جيش الاحتلال، الأمر الذي يشكل في العلوم العسكرية أحد أهم عوامل صمود الجيش في الحروب. ومع هكذا تهلّل، يبدو الجيش الإسرائيلي غير قادر

فعلياً على حوض حرب طويلة تتطلب مواجهة مباشرة مع جنود عقائديين أشداء واذكياء كما هي حال مجاهدي المقاومة في لبنان وفلسطين. وبحسب التقارير "لعلّ أبرز خطر يعاني منه الإسرائيليون هو ضعف الجبهة الداخلية العسكرية والمدنية معاً، في ظل تنامي قوة المقاومة الفلسطينية واللبنانية واكتساب خبرة أكبر في مجال الحروب، فضلاً عن الصواريخ الدقيقة التي أصبحت تملكها والتي تهدد العمق الإسرائيلي العاجز عن منعها من الوصول إلى نقاط حساسة للجيش الإسرائيلي وما حدث مؤخراً على جبهة الجولان السوري المحتل يوحي لنا بالكثير، ويعطينا رسائل واضحة بأن "إسرائيل" اليوم أضعف من أي وقت مضى". وفي خلاصات التقارير العسكرية الإسرائيلية ذاتها عن الحروب الأخيرة مع المقاومة، فقد وجد الجيش الإسرائيلي نفسه أمام معضلة كبيرة تتمثل في صعوبة إنهاء الحرب أو المواجهة مع الخصوم، فضلاً عن الانتصار بها، لعدم وجود هدف سياسي واضح لدى القيادة، وهذا ما أدى لإطالة أمد المعركة وتآكل تدريجي لنتائج الحرب. كما أكدت هذه التقارير أن الجيش اصطدم بحقيقة عدم قدرته على حشد دعم الجماهير وتعزيز صورة الانتصار الموهوم، حيث بات محور المقاومة يمتلك الأدوات اللازمة لإظهار آرائه وقدراته التي واجه بها الجيش الإسرائيلي في مجال الإعلام ومجال الحرب الإلكترونية.

نعم لقد استطاع الجيش الإسرائيلي أن يطوّر أدواته وبنيته العسكرية والتكنولوجية بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، وتمكّن من صناعة بروباغندا ذكية لنفسه مكنته من استعطاف الغرب من جهة والمستوطنين الإسرائيليين من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك وجود قادة سياسيين وعسكريين سابقين تفننوا في قتل العرب والفلسطينيين والتكيل بهم فأحبهم الإسرائيليون لأنهم أبعدا عنهم خطر "البعبع" العربي الذي صوروه لهم، لكي يربوهم ويجبروهم على الالتحام مع القيادة الإسرائيلية فكرياً وعقائدياً، لكن اليوم لا تبدو الأمور كذلك، فما الذي تغيّر حتى انحرف الجيش الإسرائيلي عن كل ما كان يعمل عليه طوال العقود السبعة الماضية؟!.

في الحقيقة هناك مجموعة من التطورات الميدانية والسياسية والداخلية أدت مجتمعة إلى إضعاف بنية الجيش الإسرائيلي من الداخل وحالياً يتم العمل على استيعاب هذا الفلتان والضعف، والاتجاه نحو إيجاد انتصارات سياسية لأن ما يحدث في بنية الجيش الإسرائيلي كارثي وفي حال لم تتم معالجته سنشهد انهيار هذا الجيش

في أي حرب مقبلة تقوم بها «إسرائيل» أو تقام ضد «إسرائيل»، وهذا ما يفسر لنا هروب الصهاينة من إشعال حرب جديدة مباشرة في المنطقة.

لقد نشرت كبرى الصحف الإسرائيلية تقارير عدة حول أسباب ضعف الجيش الإسرائيلي ولعلّ أبرز خطر يعاني منه الإسرائيليون هو ضعف الجبهة الداخلية العسكرية والمدنية معاً، في ظل تنامي قوة المقاومة الفلسطينية واللبنانية واكتساب خبرة أكبر في مجال الحروب، فضلاً عن الصواريخ الدقيقة التي أصبحت تملكها والتي تهدد العمق الإسرائيلي العاجز عن منعها من الوصول إلى نقاط حساسة للجيش الإسرائيلي وما حدث مؤخراً على جبهة الجولان السوري المحتل يوحي لنا بالكثير، ويعطينا رسائل واضحة بأن «إسرائيل» اليوم أضعف من أي وقت مضى، ولعل مجموعة النقاط التالية توضح أسباب ذلك:

أولاً: هناك مجموعة من الأزمات التي تعصف في بنية الجيش الإسرائيلي، منها التمرد: كان الانضباط والالتزام والتفاني في خدمة الجيش الإسرائيلي، من أبرز مقومات الجندي الإسرائيلي، الذي لم يعد اليوم كذلك.

ثانياً: لم يعد لدى الجندي الإسرائيلي الثقة بإمكانيات القيادة الإسرائيلية في ردع أي هجوم محتمل، وبدأت هذه الثقة تتزعزع بعد حرب تموز ٢٠٠٦ التي شكلت ضربة قاسية قصمت ظهر الجيش الإسرائيلي وأحدثت زلزالاً بين جنوده، لتأتي بعدها حرب غزة وتكمل هذا الزلزال الذي من نتائجه اليوم، هروب الجنود الإسرائيليين من الخدمة العسكرية، والتحاقهم بأعمال ضمن القطاع الخاص، أو الهجرة من الكيان الصهيوني والعمل لدى شركات عالمية، حيث بلغت نسبة التسرب من الجيش (٢٧%) خلال العام الماضي.

وبحسب تقارير صحفية إسرائيلية فإن نسبة التسرب ترتفع بين الجنود والضباط العاملين في وحدات التكنولوجيا العسكرية خصوصاً وحدتي (٨٢٠٠) و (الساير)، إذ إن الجندي يتدرّب ويكتسب خبرة لدى هذه الوحدات، ثم يتركها ويتوجّه للعمل في شركات مدنية خاصة حيث الرواتب والامتيازات أفضل بكثير .

ثالثاً: من أبرز نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي أن الكيان الذي يدافع عنه ليس لديه عمق استراتيجي، ومع امتلاك المقاومة لصواريخ دقيقة هل تتخيل ماذا سيحدث في الجبهة الداخلية الإسرائيلية عندما تبدأ الحرب، ويكفي أن نقول لك بأن صحيفة معاريف الإسرائيلية قد كشفت مؤخراً، أنه قد تم تحصين ١٠% فقط من بين

١٥٠ من مرافق البنية التحتية المعرضة لمخاطر عالية في حال اندلاع حرب على الجبهتين الشمالية والجنوبية.

أضف إلى ذلك بأن أكبر عرض لـ إسرائيل في وسطها يقدر بـ ١٧ كم، وعرضها في الشمال ٧ كم، وعرضها في الجنوب ١٠ كم، فلا خيار أمام الجبهة الداخلية في إسرائيل عند الضغط العسكري إلا الفرار منها بشكل كامل حيث لا يوجد (عمق استراتيجي) أو مكان آمن فيها خاصة بعد تعدد الجبهات وتطور القدرات والإمكانات العسكرية التي تمتلكها قوى المقاومة.

ويرى القادة الإسرائيليون أنه في حال اندلعت الحرب على الجبهة الشمالية أو الجنوبية، ستُطلق آلاف الصواريخ يومياً على "إسرائيل"، وتشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية إلى أن أجهزة النظام الدفاعي مثل القبة الحديدية وغيرها قد لا تكون كافية لتوفير حلّ كامل للجبهة الداخلية، من جانبه أشار المُحلّل العسكري رون بن يشاي، إلى أنّ التقدير في المؤسسة الأمنية "الإسرائيلية" يوضح أن الإيرانيين مع شركائهم، غزّة و حزب الله وسوريا، يمكنهم التسبب بوقوع خسائر وأضرار للجبهة الداخلية والعسكرية في "إسرائيل" بحجم أكبر مما كان يمكن أن يسيّبوه لنا قبل سنوات.

رابعاً: الخلافات السياسية المتكررة بين الأحزاب الإسرائيلية والتي تتعمق يوماً بعد يوم، في ظل الفساد الذي يطول رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، والقرارات السياسية التي تتخذها القيادة الإسرائيلية مؤخراً، ففي الأمس حملّ حزب العمل الإسرائيلي، نتنياهو، مسؤولية عملية التصعيد بغزة.

حتى أن القادة الأمنيين والعسكريين يشكون من التوجيه السياسي الغامض للقيادة في جميع الحروب، فضلاً عن عدم وجود أهداف سياسية واضحة وواقعية، وعدم الوضوح في الأهداف العسكرية، الأمر الذي أطال أمد الحرب دون جدوى، وبالتالي رفع حجم الاستنزاف الذي لا يناسب الآلية التي تعمل عليها "إسرائيل" في حروبها حتى أنها لا تستطيع تحمّل فاتورتها.

أصبحت قوة الردع الإسرائيلية في مقتل، من خلال شواهد ميدانية شهدتها الحروب الإسرائيلية ضد المقاومة اللبنانية والفلسطينية بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٤، من أهمها:

هزت عمليات محور المقاومة عمليا نظرية الأمن الداخلي الإسرائيلي، وجاءت الصواريخ النوعية والدقيقة لتبدد نهائيا حلم الجيش الإسرائيلي بأن يقاتل من وراء الحدود، ويبقى الكيان في مأمن داخلي مطمئن، حيث بدأت تراود الإسرائيليين الشكوك في مفهوم "إسرائيل القلعة"، وفي قدرة الجيش الذي لم يعد يستطيع أن يحقق النصر الاستراتيجي الساحق. وكشفت الحروب الأخيرة مع العدو، عن الضعف الملحوظ والمتزايد في الروح المعنوية التي سكنت الأجيال الإسرائيلية، فلم يعد الجيل الجديد راغبا في القتال، ولذلك يقول المؤرخ بني موريس: "ما هو جيد للفرد، ليس بجيد للمجموع، الإسرائيلي يريد فيلا وسيارة، والتطوع والتجنيد في صفوف الجيش أصبح حرفة وليس مهمة ذات رسالة كما كان عليه الوضع في الماضي". وبالتالي طرح السؤال بكل قسوة: هل المجتمع الإسرائيلي أخذ في الضعف واللين، إلى أن ينهار أمام المقاومة الإسلامية الكبرى؟

وانكشفت قوة الردع الإسرائيلية أمام محور المقاومة من خلال هشاشة قدرتها الداخلية على الممانعة، وتآكل قدرتها العسكرية على الردع الذي بدا واضحا في التأييد الشعبي الإسرائيلي المتفاوت للانسحاب من غزة، وفك الارتباط عنها، وبناء الجدران الفاصلة في فلسطين ولبنان الامر الذي حمل في طياته اعترافا إسرائيليا بالعجز عن تحمل أثمان المقاومة، وما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وديمغرافية تهدد الوجود الإسرائيلي.

يقول الدارسون الإسرائيليون عن جبهة المقاومة أنها تسوّق نفسها بشكل أساسي كقوة ردع استراتيجية في مواجهة إسرائيل، وبدرجة أقل كمنظمات تمارس قتالا تكتيكا يوميا ضد هذا الكيان، علما بأنه فور اندلاع كل مواجهة، تدأب المقاومة على إطلاق وعود بمفاجآت غير مسبوقة، ويقابلها الجيش الصهيوني بتهديد ووعيد بـ"تكسير عظامها"، وهنا طرح الميدان عدة إجابات على هذا التحدي المعلن من الطرفين، ومنها:

أ- الصراع الدامي الذي نشب بين المقاومة وإسرائيل يتسم بنظرية "عصّ الأصابع"؛ حيث حاول كل طرف إلحاق أكبر قدر من الضربات الموجعة بالطرف الآخر للإقرار بالقواعد الجديدة للعبة، مع إعلان إسرائيلي بالرغبة الجامحة للقضاء على منظمتي حزب الله وحماس، لكن من دون جدوى.

ب- هنا تطرح الأسئلة اللوجستية التي تسببت في خسارة إسرائيل لقوتها الردعية، مثل: كم مرة يتوجب التذكير بأن الصدام بين جيش مسلح بطائرات "إف ١٥" ودبابات المركفاه وبين تنظيمات عصابية لن ينتهي بانتصار الجيش الضخم؟ لماذا يدخل الجيش الإسرائيلي معركة لم يستعد لها، ولم يُجهز نفسه لمواجهة تلك الكمية الكبيرة من قاذفات الصواريخ بصورة ناجعة؟ هل تراجع الردع الإسرائيلي بسبب نقص المعلومات الاستخبارية، أم لعدم وجود حلول لضرب المخابئ والمكامن الخفية؟ عدا عن ذلك، لماذا فشل الجيش مرة أخرى في مجال الحماية والتحصينات، خصوصا في تطوير منظومة مضادة للقذائف الصاروخية، وبناء الملاجئ الملائمة للحرب الطويلة؟

لقد تراجعت الأهداف الردعية الإسرائيلية من القضاء الكلي على المقاومة إلى الاكتفاء بالمطالبة بفترات طويلة من الهدنة، فأين ذهبت التهديدات بالقضاء على المقاومة وتجريدها من أسلحتها؟

إن اللغة التي استخدمها قادة العدو في بداية كل معركة تُبَيِّن التغيرات التي طرأت عليهم في نهايتها، فلم يعد الحديث عن "معركة وجهها لوجه"، ولم يعودوا يعلنون "القضاء على العدو"، و"استئصال المقاومة"، بل اكتفوا بادعاء الغلبة كلاميا، لأن أسلوب الكلام الذي يتحدث به هؤلاء القادة "مليء بالعجرفة"، والبروباغاندا الدعائية صونا لماء الوجه. وفي هذا السياق أعلن عدد من قادة الأمن الإسرائيلي، ومنهم داني ياتوم رئيس الموساد الأسبق، مدى الصعوبة التي تجدها الاستخبارات العسكرية في اختراق منظمات المقاومة واستبدال هذا الهدف الكبير بمحاولة إلحاق أضرار هنا وخدوش هناك. ومما قاله ياتوم: "يجب أن ندير معركة خبيثة ومحكمة؛ لأن مدى قدرتنا على حسمها، ترتبط بالخبث و"الشطارة"، يجب أن نعمل على قطع تواصل المعلومات، وخلق إحساس حقيقي أو وهمي بأن منظمات المقاومة التي تفاخر بتماسكها التنظيمي، مخترقة كالمصفاة، وأن نجعل قادتها ينظرون بعين الشك لحراسهم، يجب أن نخلق إحساسا بعدم الأمان الجسدي، وعزل قيادة التنظيم، فالعزلة هي أم المخاوف، يجب أن نعمل على خلق صراعات داخلية، وأجواء خيانة، إذ لا توجد سكين أكثر مضاء وسُميَّة من سكين الخيانة!"

لقد حدا تراجع الردع الإسرائيلي بكبار المعلقين الإسرائيليين إلى انتقاد الأداء العسكري بقسوة بقولهم: كيف يمكن لدولة هزمت سبع دول عربية سنة ٤٨، ودحرت ثلاثة جيوش عربية سنة ٦٧ في غضون ستة أيام، ان

تقف هذا الموقف المربك أمام تنظيمات المقاومة؟ من كان يُصدق أن تنظيم عصابات مكون من بضع آلاف من المقاتلين، يبلغ تعدادهم بالكاد تعداد الجنود في كتيبة ونصف في الجيش الإسرائيلي، ينجحون في شل نصف دولة بعمليات قصف يومية لعشرات ومئات الصواريخ يوميا، عن أي ردع يتحدث قادة الجيش؟

لقد وصل القادة العسكريون والمسؤولون السياسيون لقناعة مفادها أن تحطيم قوة المقاومة ، وإبادة نموذجها هدف غير واقعي، وفي حين يصرّ بعض "المهووسين" كما يطلق عليهم، على وجوب كسر قوتها، وتحطيم نموذجها، فإن آخرين يرونه هدفا غير واقعي".

رؤوبين إيرليخ أحد المتخصصين العسكريين الإسرائيليين انتقد الأهداف الردعية الكبيرة بقوله: كل من يفكر بإزالة قدرات منظمات المقاومة شخص غير واقعي، يجب التفكير بمصطلحات: ماذا يمكن إنجازه؟ المتاهة الفلسطينية واللبنانية تشدنا مرارا وتكرارا إليها، نحن نريد إخراج غزة ولبنان من داخلنا أيضا، لكن غزة ولبنان لا يدعانا نخرج؛ لأن الهدوء الذي ساد في السنوات الأخيرة كان نسبيا ومضللا، وتم خرقة عدة مرات.

السؤال الذي يطرحه قادة الجيش في غرفهم المغلقة حالياً: لماذا لا يتأثر الجنود بمنطق الجيش الذي يقيس قواته بكميات الفولاذ؟ الجواب أنه عندما تدور الحرب بلا تمييز، يفقد الردع مغزاه، والحرب ضد المقاومة لن تتمخض عن الردع، بل ستلد في أقصى الأحوال توازن رعب، كالذي كان قائما عشية اندلاع كل حرب، وسيضطر الجيش فيه لإعادة التأكد مما يُعبر عنه الإسرائيليون في الملاجئ، لأنه بعد فترة قصيرة ستعبر آلاف العائلات، عن ياسها وازدراؤها من هذا الوضع، لأنهم باتوا يشعرون أن رقابهم ممسوكة بيد المقاومين.

أوهام كثيرة قد تبددت في هذه الحروب، ومنها ضربات إسرائيل الردعية، وفي عملية التخلص من كل ما هو غير حقيقي وواقعي، يتوجب الخلاص من الزيف التاريخي المسمى "الجبهة الداخلية القوية"، لأن اعتبار العمق الداخلي جبهة، كان استراتيجية خاطئة منذ البداية، لأن الجيش هو جيش الشعب، لكن الشعب ليس الجيش، الذي يتركز دوره في إبعاد الخطر عن الجبهة الداخلية، ودور الدولة يكمن في إبعاد حدودها عن ساحة المعركة، وعلى الجنود أن يخوضوا المخاطر في الجبهة، وعلى الدولة بذل كل ما بوسعها للحفاظ على حياة الإنسان في العمق الداخلي. هكذا وصلت درجة تدهور القوة الردعية لهذه الجبهة الداخلية، التي دفعت "ثمن

التردد" الحاصل من قبل الجيش والحكومة على حدٍ سواء، وبالتالي بدأ الإسرائيليون -بقدر كبير- يرون الفجوة بين إنجازات الجيش "المعلنة" والمزعومة على الأرض، وبين الإحساس العام بالفشل، لاسيما بعد انقضاء أيام معدودة من المحاولة الفاشلة لحسم المعركة من الجو فقط. وبالتالي لا يمكن الاكتفاء بالأقوال التي تهدف لرفع الروح المعنوية عن الإنجازات الوهمية، في الوقت الذي يثبت فيه المقاومون أنه لا يوجد أي شيء يردعهم عن مواصلة الهجمات على كيان الاحتلال، خاصة وأن أحد الأهداف الأساسية لهذه الحروب المتمثل بمنع مواصلة إطلاق الصواريخ، لم ولن يتم إنجازه أبدا!

أخيرا.. من أجل التأكد من تهاوي قوة الردع الإسرائيلية أمام المقاومين، كان كافيا النظر لقسمات وجوه جنود لواء "غولاني" الذين عادوا من ساحة المعركة لإدراك مدى صعوبة ما واجهوه، وبعد أن أخذوا قسطا من الراحة، وتفرغوا للاتصال بالعائلة وإبلاغها أنهم عادوا من الميدان، تبين أن هؤلاء الجنود الذين كانوا شبابا في مقتبل العمر، شاخوا بين ليلة وضحاها، كانوا مرهقين ومكتئبين وصامتين، وعندما حاول الصحفيون دفعهم للحديث رفضوا التعاون، ليس لأنهم غاضبون من فضول الصحافة وإلحاحها، بل لاعتقادهم أن الكلمات لا تستطيع وصف ما حدث في تلك المعارك التي أوقعت في صفوفهم عددا كبيرا من الضحايا بين قتيل وجريح، وبالتالي لم يعودوا يرون معنى حقيقيا لشعارات "الردع" التي قرؤوها في الكراسيات العسكرية فقط. وفي المحصلة ان إسرائيل لا يمكنها أن تفرض إرادتها على أعدائها، ومن شأنها ان تعلق في التوتر بين منطقتين متضاربتين: واحد يقول ضبط النفس وعدم فتح النار، لعله رغم ذلك تمنع الحرب في اللحظة الأخيرة؛ والثاني يقول ان انتظار الضربة الأولى سيكون باهظا جدا على السكان، وعليه فمن الأفضل الاستباق وتوجيه ضربة وقائية مسبقة. التجسيد الكامل الأخير لهذا النهج كان في ٥ حزيران ١٩٦٧. منذئذ انتهجت إسرائيل أسلوب شن حملات ومعارك محدودة فقط وليس حروبا. ورؤساء الحكومات فضلوا تلقي ضربة أولى من محور المقاومة على تلقي التنديد الأمريكي، على الثمن السياسي والعسكري الناجم عن الفشل. وفي المرة التالية لن تتمكن حكومة العدو ورئيس أركان جيشه من ان يسمحا لنفسيهما بالانتظار. كل صاروخ لا يباد في قاعدته ينطوي على خطر بضرر لا يطاق في الجبهة الداخلية. وبحسب قول مراسل هآرتس العسكري:

"محظور علينا التخلي عن هذا البديل"، بديل الضربة المسبقة، كما أوصى مؤخراً ضابط كبير في سلاح الجو. وبرغم الأحاديث عن المناورة البرية، سيسعى الجيش الإسرائيلي إلى أن يضرب أساساً من الجو وأن يدير حرباً قصيرة وحاسمة، تستفز تدخلًا خارجياً لوقف نار سريع. وانطلاقاً من ضعف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، سيكون هذا انتصاره: لن يسمح لنوع آخر من الحرب.

٧ - خاتمة:

إن اعتراف إسرائيل بفشل سياساتها الأمنية والردعية كما تبين، إنما يعكس عجز الكيان الصهيوني عن كي الوعي الشعبي لدى جماهير جبهة المقاومة وذلك من أجل جعل قضية فلسطين جزءاً من الماضي. لكن المواجهات التي تحصل والدماء الزكية التي تسيل هي دليل ملموس على حجم تمسك رجال الجبهة بأرضهم وحقهم التاريخي والديني والانساني، ومهما طال الزمن وعمر الكيان المحتل فإنه في النهاية إلى زوال مهما غلت التضحيات لأن طريق النصر والحرية يحتاج إلى التضحيات والشهداء الذين يعبدون الطريق نحو النصر والحرية. والغطاء الاميركي الاستكباري للكيان الصهيوني هو في أساس وجود هذا الكيان المحتل، لأن إسرائيل كيان سرطاني زرعه قوى الغرب الاستعماري في منطقتنا وأرضنا للبقاء على سطوتها ونفوذها ونهبها المنظم لثرواتنا وقدراتنا، واسرائيل هي واجهة هذا الغرب الاستعماري الطامع ببلادنا وارضا وثرواتنا، وهو من خلال زرعه للكيان الصهيوني عمل ويعمل على ترسيخ وجوده ومواصلة الهيمنة على حساب أبناء شعوبنا وحقهم في أرضهم. إن الكيان الصهيوني يسعى إلى احتواء الوضع المتردي ومنع انفلات الأمور، ولهذه الغاية يسعى من خلال دول العمالة والرجعية العربية الى الحفاظ على الهدوء لان لا مصلحة للكيان الصهيوني بالتصعيد، خصوصاً وان الجبهة الاسرائيلية الداخلية غير قادرة على مواجهة أي حرب في ظل عجز القبة الحديدية وسواها عن منع صواريخ المقاومة من السقوط في المستعمرات جميعها، مما يدفع بإسرائيل إلى مراجعة حساباتها والتفكير ملياً قبل الدخول في أي عمل عدواني عسكري لأن الثمن سيكون باهضاً جداً. ويدرك الكيان الإسرائيلي أن معادلة الصراع بينه وبين المقاومة هي في حالة تغير دائم، بمعنى أن المقاومة تزداد تجربة وخبرة وقوة وخصوصاً على مستوى الثقة بإمكانية تحقيق النصر وإرادة الانتصار، في حين أن قوة الردع لديه

تزداد هشاشة وإرادته القتالية تزداد وهناً، ولقد أثبتت حرب تموز ٢٠٠٦ وما قبلها والعدوان المستمر على لبنان وفلسطين، أن مؤشر الصراع يميل باطراد لمصلحة جبهة المقاومة، مما أفضى إلى مجموعة من النتائج التي تقلق قادة الكيان ومؤسسته العسكرية، وتدفعه إلى التفكير جدياً بعمل جنوني يؤدي إلى ترميم قوة الردع لديه واستعادة هيئته العسكرية التي تصدعت بفعل جهاد المقاومة وعملها الدؤوب والمستدام. وفي المقابل يدرك العدو بأن أي عمل من هذا النوع قد يبادر إليه قد تكون له نتائج العكسية والأشد قسوة من سابقتها بفعل مجموعة من العناصر التي ستجعل من أي عدوان يبادر إليه مغامرة ستتقلب عليه وتشكل تهديداً لاستمرارية وجوده وديمومته في المنطقة، بحيث ان هذه المغامرة قد تقود إلى أكبر هزيمة في تاريخ الكيان، خاصة عندما يصل المجتمع الإسرائيلي إلى قناعة مفادها وجود ضعف بنيوي في مؤسساته العسكرية والاجتماعية، تجعلها تقف عاجزة أمام المقاومة وتتامي قدراتها وخبراتها، وخصوصاً إذا أدرك أن هذا الضعف لم يعد بالإمكان علاجه، مما يؤدي إلى ضعف الثقة بتلك المؤسسات أو انعدامها بل إلى ضعف ثقة تلك المؤسسات بنفسها وقدرتها على تحقيق أي نصر أمام المقاومة، مما يؤدي إلى تهشيم ما بقي من قوة ردع لدى ذلك الكيان، وإلى إضعاف ما بقي من إرادة قتالية لدى جيشه.